المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في دعم سياسات التشغيل في الجزائر

– دراسة حالة مؤسسة إبن نور للصناعات والخدمات بالوادي–

Social responsibility for private sector enterprises In support of employment policies in Algeria: - A case study of the Ibn Nour Corporation for Industries and Services in the loued-

محمد الطيب حرة [1]، إسماعيل بوقنور[2]

[1] مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة قالمة، *horra.mohammedtayeb@univ-guelma.dz*

[2] مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة قالمة، *bouguennour.ismail@univ-guelma.dz*

تاريخ الاستلام: 2021/05/03 تاريخ القبول: 2021/06/19 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح صور وأشكال المبادرات والفعاليات التي تقوم بها مؤسسات القطاع الخاص، بحسب نشاط كل مؤسسة، وما تتمتع به من إمكانات مالية وبشرية، والتي يمكن أن تؤثر على عمل تلك المؤسسات وأرباحها.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن مؤسسات القطاع الخاص لها دور كبير في جانب المسؤولية المجتمعية، كما أن الإهتمام بهذه المؤسسات من قبل الدولة يزيد في أدوارها التنموية، خاصة ما تعلق بالتشغيل والرعاية الإجتماعية، ورغم ذلك يظل محدودا ويربطه العديد من المتغيرات. ولتوضيح ذلك اخترنا المنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة، بإختيار أحد مؤسسات القطاع الخاصة في مدينة الوادي.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية إجتماعية، قطاع خاص، تشغيل، الجزائر، مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

تصنيفات JEL : O15, O1, M1

Abstract :This study aims to clarify the images and forms of initiatives and events carried out by private sector institutions, according to the activity of each institution, and its financial and human capabilities, which can affect the work of these institutions and their profits.

The study concluded with a set of results, including that the private sector institutions have a major role in the aspect of social responsibility, and the interest in these institutions by the state increases in their developmental roles, especially those related to employment and social care, yet it remains limited and linked by many variables

Key words: social responsibility, the private sector, employment policies, Algeria, small and medium enterprises

Jel Classification Codes: O15, O1, M1

المؤلف المرسل: إسماعيل بوقنور *bouguennour.ismail@univ-guelma.dz*

1. مقدمة:

تحتل مؤسسات القطاع الخاص، مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة للدول، لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد الوطني، وتحقيق تطوير المجتمع المحلي.

ويكتسب الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات أهمية متزايدة، جراء تراجع الادوار الاقتصادية والاجتماعية والخدمية للدولة، وقد أفرزت الاصلاحات التي قامت بها العديد من الدول على غرار الجزائر إختلالات على المستوى الاجتماعي، الامر الذي جعل من مؤسسات القطاع الخاص الاقتصادية تشترك في العديد من الادوار التنموية الموجهة نحوالمجتمع، بدافع المسؤولية الاجتماعية والمشاركة في دعم السياسات العامة، إدراكا منها انها غير معزولة عن قضايا المجتمع ومشكلاته .

كما أن العديد من الظروف التي طرأت في المجتمع، عجلت من تدخل ومساهمت مؤسسات القطاع الخاص، كالأزمات والكوارث الطبيعية، والاوبئة، إضافة الى المشكلات التي تعانيها كل المجتمعات كالبطالة، التي تتضافر حولها جهود القطاع العام والخاص للحد من إزديادها وتفاقمها، لهذا تسعى الدراسة بالتركيز على هذه الجهود المبذولة، مع الوقوف على أهم القرارات والتشريعات والسياسات والتدابير التي إتخذتها الدولة لتحفيز القطاع الخاص ومؤسساته، للأخذ بزمام المبادرة في هذا الاتجاه، وقد إتخذت الدراسة مؤسسة إبن نور للصناعات والخدمات بولاية الوادي كدراسة حالة، متبنية الاشكالية المركزية التالية :

كيف تسهم المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص الجزائرية في دعم سياسات التشغيل والحد من إنتشار البطالة؟

ولغرض الإجابة على هذه الإشكالية، نحاول وضع فرضية مفادها: **كلما كان إهتمام الدولة بالقطاع الخاص ومؤسساته، زاد ذلك في مشاركتها في دعم سياسات التشغيل من منظور المسؤولية الإجتماعية.**

كما تهدف الدراسة إلى توضيح الأدوار الإجتماعية للمؤسسات الخاصة، في ما يتعلق بالمساهمات التنموية من جهة، وكذا مسؤولياتها اتجاه المجتمع المحلي من جهة أخرى.

لهذا نحاول في هذه الدراسة اختيار المنهج التحليلي، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة، مع الأخذ بعين الإعتبار استعمال بعض الأساليب المنهجية كالمقابلة والإقتراب المؤسسي، الذي يناسب هذا الشكل من الدراسات.

هذا، وقد تناول الموضوع العديد من **الدراسات السابقة**، التي نحدد أهمها:

* الدراسة التي قدمتها الأستاذة: وهيبة مقدم، والموسومة بـ: تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسئولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، وهي أطروحة دكتوراه، حاولت من خلالها توضيح دور منظمات الأعمال ومدى إلتزامها بالمسؤولية الإجتماعية، كما خلصت الدراسة إلى أن هناك استجابة معقولة للعديد من المنظمات للمسؤولية خاصة ما تعلق منها بالأدوار التطوعية.

*كما قدمت الأستاذة بلهادي وسيلة أطروحة دكتوراه معنونة بـ: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز العلاقات مع أصحاب المصالح : دراسة تطبيقية في بعض المؤسسات بولاية سطيف، وخلصت هذه الدراسة إلى أن ممارسات المسؤولية الاجتماعية تسهم في تعزيز العلاقات مع كل من العمال، والعملاء، والموردين، وذلك من خلال تعزيز الثقة والالتزام والرضا. وهو ما ركزت من خلاله هذه الدراسة أن المؤسسات أصبحت معنية تماما بالمسؤولية الإجتماعية، من أجل تقوية العلاقة مع أصحاب المصالح المختلفين.

2. المسؤولية الاجتماعية: الدلالات المعرفية

تباشر منظمات الاعمال والمؤسسات الاقتصادية نشاطاتها ضمن بيئة شديدة التعقيد وسريعة التغيير، ورهان بقائها مرتبط في أغلب الاحيان بمدى تفهمها وأنسجامها، وإستجابتها لحاجات ومتطلبات وتطلعات المجتمعات التي تعيش فيها، ويعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمنظمات، من المفاهيم التي تثير جدلا في الاوساط العلمية، خاصة المهتمة بدراسة العلاقة بين المنظمات والفواعل المحيطة

بها، والتي تتخذ منها المؤسسات مجالات حيوية، تمارس من خلالها مسؤولياتها الإجتماعية، الامر الذي جعل العديد من الإتجاهات تقدم تعاريف مختلفة للمسؤولية الإجتماعية، ومن بينها:

* ورد في تقرير البنك الدولي: على أن المسؤولية الاجتماعية هي " التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد " (*Bank, World 2005, p01*) ، وهو يركز على الالتزام الطوعي للمؤسسات الربحية وفق إستراتيجية واضحة المعالم والاهداف، بالعمل على تحسين مستويات معيشة العاملين لديها اولا، ثم الانتقال الى المجتمع المحلى كخطوة ثانية، وصولا الى الهدف المنشود وهو المجتمع ككل، بالقدر الذي يخدم اهداف المنظمة الربحية وإستمرارها من جهة، ويبقي على إستمرار وتيرة تطورالمجتمع في اطار التنمية المستدامة من جهة اخرى.

*كما أن الغرفة التجارية العالمية قدمت تعريفا للمسؤولية الاجتماعية على أنها: جميع المجالات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب إعتبارات أخلاقية، وإجتماعية، وبذلك تعتمد المسؤولية الاجتماعية على مبادرات رجال الاعمال دون اللجوء الى الاجراءات القانونية الملزمة، وعندها تتحقق المسؤولية الإجتماعية من خلال الاقناع والتعلم (السحيباني، 2009، ص 4).

*كما تم تعريفها من قبل هولمز على أنها: "إلتزام على منشأة الاعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة منالانشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الاسكان والمواصلات وغيرها" (ابو النصر، 2015، ص 24)

1.2 أبعاد المسئولية الاجتماعية للمؤسسات :

تتضمن المسؤولية الاجتماعية من خلال مفهومها عدة أبعاد، حاول عديد الباحثين الإشارة إليها قصد تسهيل دراستها وقياسها، وحسب كارول *Carroll*، فإن المسؤولية الاجتماعية تضم أربعة أبعاد رئيسية وهي: البعد الاقتصادي *Economic*، والأخلاقي*Ethical*، والقانوني *Legal*، والخيري *Philanthropy*، وفي هذا السياق قدم كارول (منصوري، 2019، 248)، مصفوفة بين فيها

الابعاد الأربعة الجوهرية للمسئولية الاجتماعية، والتي ترتكزعلى مبادئ ملزمة تتضمن الجانب الاقتصادي والقانوني، وأخرى غير ملزمة تتضمن الجانب الاخلاقي والانساني، والسياق التاريخي للمسئولية الاجتماعية هوالعامل المحدد لترابط وترتيب الابعاد، حيث ان البعد الاقتصادي والقانوني يكون اولا، في حين تعود المنظمة إلى تحمل تبعاته بالوفاء والالتزام به يؤدي بالمنظمة والمؤسسة بالمبادرة نحو الالتزام بالمسؤوليات الاخلاقية والانسانية حسب كارول ،[2]ويمكن التمييز بين مختلف الابعاد كما يلي :

* **البعد الاقتصادي للمسئولية الاجتماعية:** هو مجموع النشاطات والعمليات والبرامج والسياسات ذات الطبيعة الاقتصادية والناجمة عن التزام المؤسسة اجتماعيا ، حيث يوجه البعد نحو تحقيق الاداءات الاقتصادية للمؤسسة المتمثلة في زيادة المبيعات و وتعزيز القدرة الانتاجية (قرفي، صحراوي، 2016، ص 124).

كما يمكن في هذا الاطار الاشارة الى واجبات المنظمات والمؤسسات المتمثلة في توفير السلع والخدمات الضرورية التي يطلبها المجتمع المحلي واعتبارها هدفا قبل الانتقال الى المستوى الوطني والدولي.

***البعد القانوني للمسئولية الاجتماعية:** بحيث يندرج تحت هذا الاطار التزام المؤسسة الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات الحاكمة والمنظمة لمختلف الجوانب في المجتمع في مجال الاستثمار مثلا او في العقود اوالمنافسة او البيئة او الاجور أو قانون العمل وغيرها (مقدم، 2014، 36).

***البعد الاخلاقي للمسئولية الاجتماعية:** ويمثل مجموع الانشطة أو الممارسات المحظورة من قبل افراد المجتمع وغير مدونة في القانون اي لم يشر اليها القانون بنصوص صريحة ،والتي تشكل المعايير والقواعد التي تعكس الحرص على سلامة المستهلكين والمساهمين والعمال والمجتمع بشكل عادل ،مع احترام او حماية الحقوق ، وهذه المسئوليات تتطلب من المؤسسات والمنظمات القيام بواجباتها بماهو حق وعادل ومنصف دون اللجوء الى الاطار القانوني (العمري، 2016، ص 55).

بمعنى ان على المؤسسات والمنظمات ان تراعي الخصوصيات المجتمعية والتعرف على الاعراف السائدة في المجتمع المحلي الذي يشكل جزء من بيئتها فقد يكون ماهو مسموح في مجتمع ما ، محظور في مجتمع آخر، وسوء فهم او عدم اعتبارذلك قد يعيق سير المؤسسة ويحول دون بلوغ اهدافها .

* **البعد الخيري(الانساني) للمسؤولية الاجتماعية:** وهي ان تكون المنظمة صالحة ، وان تعمل على الاسهام في تطوير وتنمية المجتمع وان تعمل على تحسين نوعية الحياة ،وهي مجموع المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع ان يحصل عليها من المؤسسة او المنظمة كدعم مشروعات المجتمع المحلى بكافة اشكالها (نضال، 2016، ص125).

ويهدف العمل الخيري للمنظمات الى تلبية حاجات اجتماعية غير ملباة بالعمل التطوعي او بالافكار او بالتمويل ، وتتميز بعدم استنادها الى الاعتبارات القانونية والاقتصادية ولا حتى السياسية كمكافحة الامراض والتبرع بالادوية والمعدات ومساعدة الفرق التي تعمل في الخطوط الاولى في مواجهة الاوبئة، وقد شاهدنا هذا في الهبة التظامنية لمنظمات الاعمال الجزائرية في مواجهة وباء كورونا كوفيد 19 سنة 2020، أين قدمت هذه المنظمات اعانات مادية معتبرة على شكل (ادوية ،معدات ، كمامات ،مواد غذائية.....الخ)، أو المساهمة في تنمية مناطق الظل ودعم المشروعات المبتكرة للشباب، ودعم الحملات التطوعية والتحسيسية.

2.2 أهمية المسؤولية الاجتماعية:

وتعد المسؤولية الإجتماعية إحدى الآليات التي تستخدم في المجتمع المعاصر لتقديم كافة السبل لضمان الحياة بشكل أفضل لكافة فئات المجتمع وتحقق المسؤولية عدة مزايا أهمها (عجيلة، 2012، ص 8):

- زيادة الوعي بأهمية الإندماج التام بين مؤسسات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة؛
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أو من الناحية الثقافية والإجتماعية؛

– تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي، خصوصا لدى الزبائن والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة؛

–تحسين التنمية السياسية إنطلاقا من زيادة التثقيف بالوعي الإجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمؤسسات وهذا يساهم في الإستقرار السياسي والشعور بالعدالة (عباس، 2014، ص 31)؛

– تساعد المسؤولية الاجتماعية الشركات والمؤسسات في تفعيل علاقة المنظمة بالمجتمع المحلي، وأصحاب القرارات المهمة في إطار تقديم خدمات مجتمعية؛

– تساهم المسؤولية الاجتماعية بشكل كبير في ربط العلامة التجارية للمنظمة بمشاعرالحب والاحترام، بما يساعد بشكل كبير في دعم الوزن النسبي للعلامة التجارية الخاصة بالمنظمة

– كما أن المسؤولية الاجتماعية تؤثر بشكل إيجابي على كفاءة العمل وتطويره، بما ينعكس على تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين بالمؤسسة (ثابت، 2019، ص 35)

3. القطاع الخاص ومنظمات الأعمال: محاولة الفهم

يقوم القطاع الخاص بعدة أدوار محورية في تحقيق التنمية المستدامة ، ويرجع ذلك الى الامكانات والخصائص التي تؤهله للمشاركة الفعالة في عدة مجالات وقطاعات إقتصادية وإجتماعية، الامر الذي يؤدي بصناع السياسات العامة أن يوفروا الآليات القانونية والتنظيمية اللازمة بغية تحسين مناخ ملائم للاستثمار الناجح ويعرف القطاع الخاص على أنه "عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي ، يكتسي الملكية الخاصة ،تقوم فيه عملية الانتاج بناء على نظام السوق والمنافسة ،وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطرة القرارات والانشطة " (ساسي، 2015، ص 03)

كما يمكن تعريف القطاع الخاص بأنه "القطاع الذي يدار بمعرفة الافراد ووحدات الاعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفة الامور للانشطة الاقتصادية، وهي تسعى بالتالي الى تحقيق أقصى ربح ممكن" (أبو سخيلة، 2015، ص76)

ويختلف تعريف القطاع الخاص بحسب الغاية من التعريف، اقتصاديا، يعرف القطاع الخاص: بأنه القطاع الذي يشمل الأنشطة الاقتصادية كلها، التي تأخذ مكانها في حيز جغرافي معين باستثناء الأنشطة الحكومية (أبوغزالة، 2013، ص 273) ، كما يمكن أن يعرف القطاع الخاص على أنه: " قسم من الاقتصاد يهتم بصفقات الاسر، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات الانتاج لقطاعات الاقتصاد الاخرى، وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الانفاق، (المصروفات الاستهلاكية على السلع والخدمات، والادخار) (الايوبي، 1995، ص 68).

1.3 اقسام وأنواع القطاع الخاص

ينقسم القطاع الخاص الى فرعين أساسيين هما:

أ- القطاع الخاص غير المالي: وينقسم بدوره الى قسمين: (ساسي، ص 04).

***المشاريع المنظمة**: هي المشاريع التي تقوم بمسك دفاتر وحسابات مالية مستقلة، مثل شركات المساهمة وشركات الاسهم، والشركات ذات الاسهم المحدودة، وشركات التضامن والمشروعات الفردية الكبيرة ذات الحسابات المالية المنفصلة عن صاحب المشروع، وفروع الشركات الاجنبية.

***المشروعات غير المنظمة**: وتتضمن المشاريع الفردية الصغيرة، التي لا تمسك دفاتر وحسابات مستقلة، ولايمكن فصل معاملاتها المالية عن المشروع.

ب- القطاع الخاص المالي: ويشمل الهيئات المالية، التي تعمل أساسا في المعاملات المالية في السوق، والمتعلقة بالحقوق والالتزامات المالية، بالإضافة الى شركات التأمين

2.3- الأهمية الاقتصادية للقطاع الخاص:

تحضى مؤسسات ومنظمات القطاع الخاص بأهمية كبيرة، نتيجة لتعدد ومحورية ادوارها الاقتصادية والتنموية للمجتمعات، بالرغم من وجود بعض التنائج السلبية على الطبقات الهشة، والتي تفرزها بعض الممارسات الخاطئة لمنظمات القطاع الخاص، وتخليها عن المسؤولية الاجتماعية في بعض المجتمعات، التي تشهد إعادة هيكلة نظمها الاقتصادية والسياسية، بفعل شروط المؤسسات المالية المانحة.

ويمكن تلخيص أهمية القطاع الخاص فيما يلي: (مولاي، 2010، ص 66)

- يتميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة مع القطاع العام، مما يؤدي الى توفير في الموارد وتحسين الاداء في مجال الخدمات التي يوفرها.
- يتفوق القطاع العام فيما يخص تجميع الادخار المحلي والاجنبي، وتوجيهه الى المشاريع الاكثر ربحية، الذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة دخل الفرد.
- يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية، كذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة، مما يساعد على تجديد الاصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي، ورفع نوعية القوى العاملة البشرية، الامر الذي يؤدي الى زيادة الانتاجية.
- عملية تحويل وخصخصة المؤسسات العامة الى القطاع الخاص، تؤدي الى إزالة التبعات والنفقات المالية التي كانت تتحملها الدولة.
- الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على النمو الاقتصادي المستدام المحلى والوطني، عبر توفير فرص عمل وفرص توليد الدخل، مما يساعد على الحد من الفقر وتبعاته.

4. تبني المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص الجزائرية ودورها في توفير مناصب عمل

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بديلا يساعد في القضاء على مشكلة البطالة، حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل وتستقطب عدد لابأس به من طالبيه، ممن لم يتقنوا التدريب و التكوين المناسبين وتمنع تدفق الأفراد إلى المدن سعيا وراء فرص أفضل للعمل، حيث أنها تقام في التجمعات السكانية والقرى المدن الصغيرة التي يزيد فيها معدل البطالة.

كما تسعى هذه المؤسسات لتوفير الوظائف الجديدة، وذلك بتوفير العمل للأفراد الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى، وتدفع في العادة أجور أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى، حيث تكون في المتوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية حيث يتزايد باستمرار عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، *https://democraticac.de/?p=40830)*.

فحسب منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية *OCDE*، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا، وهي توظف 70مليون شخص، أي ما يمثل 2/3من مناصب العمل الكلية، وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية، فمثلا نجدها مرتفعة في كل من أسبانيا والبرتغال، ومنخفضة في السويد وأيرلندا (سعود، 2016، ص 07).

1.4 أهمية تبني مؤسسات القطاع الخاص للمسؤولية الإجتماعية:

تزداد أهمية المؤسسات الخاصة وقيمتها في تبنيها لسياسات المسؤولية الإجتماعية وذلك من خلال (مولاي، بوزيد، 2011، ص 10):

- **تحسين الأداء المالي**: البحوث التي أُجريت في هذا المجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات قد بيّنت وجود صلة حقيقية بين الممارسات المسؤولية اجتماعياً للشركات والأداء المالي الإيجابي.
- **تخفيض تكاليف التشغيل**: هنالك مبادرات كثيرة تستهدف تحسين الأداء البيئي وتؤدي إلى خفض التكاليف مثل تقليل انبعاثات الغازات التي تسبب تغير المناخ العالمي أو تقليل استخدام المواد الكيميائية الزراعية، كما يمكن تقليل تكاليف التخلص من النفايات من خلال مبادرات إعادة تدويرها .والجهود المبذولة في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال الموارد البشرية مثل جداول العمل المرنة، والتناوب على الوظائف وغير ذلك من البرامج المتصلة بمكان العمل تؤدي إلى خفض نسبة غياب العاملين، وزيادة الاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين شديدي الحماس للعمل، والفعالية والكفاءة الإنتاجية، وخفض تكاليف التوظيف والتدريب.
- **تحسين سمعة المنظمات** والتي تُبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين المنظمات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه المنظمات ومدى

مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري ويسهم التزام المنظمات بمسئوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها

- **زيادة القدرة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم:** المنظمات المسؤولة اجتماعياً يسهل عليه تعيين موظفين ذوي كفاءة عالية والمحافظة عليهم، ويؤدي ذلك إلى خفض تكاليف التوظيف والتدريب ويتم في الغالب تعيين الموظفين من المجتمع الذي تعمل فيه الشركة ولهذا السبب، ستصبح القيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات متسقة مع قيم الموظفين، الشيء الذي يستبعد أي تعارض من حيث القيم ويعزز بيئة العمل.

5. تقييم سياسات التشغيل المرافقة لدعم مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر:

من خلال مايلي نحاول التركيز على السياسات التي أقرتها الدولة لدعم القطاع الخاص لتحفيزه أكثر على الاستثمار، وزيادة معدلات التوظيف:

1.5 البعد التنظيمي وأهدا ف سياسات التشغيل المتبعة:

يمكن إستخلاص جملة من الاهداف، من خلال برنامج نشاط ترقية العمل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة سنة 2008، والتي تتمثل فيما يلي: (بوزار، 2014، ص 525) .

-محاربة البطالة؛

-ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط؛

- تنمية روح المبادرة المقاولاتية لدى الشباب؛

- تكييف شعب التكوين مع التخصصات والتكوين حسب إحتياجات سوق العمل؛

-دعم الاستثمار الانتاجي لمناصب شغل؛

-إنشاء هيئات تنسيقية ما بين القطاعات؛

-عصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم؛

-تحسين ودعم الوساطة في سوق العمل؛

– خفض نسبة البطالة الى أقل من 10% في سنة 2009-2010 وأقل من 9%خلال الفترة 2011-2013 .

2.5 المنظومة البرامجية الداعمة لمؤسسات القطاع الخاص:

إنتهج المشرع الجزائري جملة من البرامج والتدابير لدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص تعكس الاهمية التي تحضى بها هذه المؤسسات والادوار التنموية المرجوة منها ومن بين الاجراءات المتخذة نذكر:

أولا الوكالات :

*** الوكالة الوطنية لدعمم تشغيل الشباب(*ANSEJ*)**

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296، تهدف الى مساعدة الشباب في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وخلق وتنمية روح المبادرة والمقاولاتية لديهم ([1]– المرسوم التنفيذي رقم 96-296، إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 1996).

*** الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(*ANGEM*)**

أستحدث هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 04-14، تعمل على تقديم قروض مصغرة وإستشارات ومرافقة المستفيدين (المرسوم التنفيذي 04-14، المتعلق بتنظيم مهام الوكالة، 2004).

*** الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة AND –PME**

وهي هيئة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 05-16، تهدف الى جمع ونشر المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة تطورها (المرسوم التنفيذي 05-16، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات، 2005) .

*** الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI***

أنشأت بموجب المادة 6 من الامر 03-01، المتعلق بتطوير الاستثمار، بها شباك وحيد على مستوى الوكالة، يضم كل الهيئات المعنية، مهمتها تسجيل الاستثمارات وتسهيل ممارسة الاعمال،

الاعـلام والتحسـيس (المرسـوم التنفيـذي 06-،356 المتصـمن صـلاحيات الوكالـة الوطنيـة لتطـوير الاستثمار، 2006).

ثانيا: الصناديق:

- **صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR**

تأسس بموجب المرسوم التنفيذي02-373، مهمته تسهيل حصول المستثمرين على قروض متوسـطة المـدى بنسـبة 80% (المرسـوم التنفيـذي 02-373، المتعلـق بتطبيـق القـانون التـوجيهي للمؤسسات، 2002)

- **صناديق الاطلاق** أنشأت بموجب القانون 17-02، المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهمتـه مسـاعدة هـذه المؤسسـات بتمويـل النفقـات، ومصـاريف مرحلـة صـياغة المشـروع والانطلاق فيه

ثالثا: الهيئات والمؤسسات الدولية الداعمة:

- **البنك العالمي:** وذلك من خلال برنامج (شمال افريقيا لتنمية المؤسسات)، الذي خصص له 20مليار دولار.
- **منظمـة الامـم المتحـدة للتنميـة الصـناعية:** الـتي تبنـت اقتصـاد السـوق في الحصـول علـى تمويـل خارجي، او تنفيذ برامج صناعية.
- **التعاون الجزائري الالماني:** اثمر هذا التعاون في تكوين 50متخصص و250عونا، وترقية العديد من المؤسسات بغلاف مالي قدر ب3ملايين يورو (جليل، 2019، ص 258) .

الجدول رقم 1: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للقطاع الخاص في توفير مناصب عمل

المؤسسات	الخاصة		العمومية		صناعات تقليدية	
السنوات	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
2003	550386	72.05	74763	.027	79850	27.66
2004	592758	70.69	74763	8.56	173920	20.74
2005	888829	76.00	76283	6.58	192744	16.64
2006	977942	77.09	61661	5.83	21044	17.05
2007	1064983	77.46	57146	4.74	233270	17.79
2008	1233073	80.06	52786	3.43	254350	16.51
2009	1494949	96.66	51635	3.34	-	
2010	1577030	97.01	48656	2.99	-	
2011	1676111	97.21	48086	2.79	-	
2012	1728046	97.27	48415	2.73	-	
2013	1953636	97.59	48256	2.41	-	
2014	2110665	97.84	46567	4.16	-	
2015	2192068	97.94	46165	2.06	-	
2016	2452216	98.57	35698	1.43	-	
2017	2578279	99.09	23679	0.91	-	
2018	2668173	99.18	22073	0.82	-	
2019	2797781	99.26	20955	0.74	-	

المصدر :وزارة الصناعة والمناجم ، النشريات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،رقم 5-36

ما يمكن إستنتاجه من الجدول أعلاه أن معدلات التشغيل لدى مؤسسات القطاع الخاص في زيادة ملحوظة بداية من سنة 2004، بوتيرة تكاد تكون ثابته ومعتبرة ، حيث سجلت 70.69% في 2004، لتصل الى 99.26% سنة 2019، على عكس معدلات التوظيف في مؤسسات القطاع العام، التي تشهد تذبذبا ونزولا واضحا بداية من نفس السنة، حيث سجلت 8.56% سنة 2004 و 6.58 %سنة2005، لتنزل الى 0.74 %سنة 2019وسط سيطرة مطلقة ومساهمة فعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في توفير مناصب العمل، إضافة الى مؤسسات الصناعات

التقليدية، التي يشرف عليها القطاع الخاص، في أغلبها هي الاخرى وتشهد معدلات توظيف مرتفعة مقارنة بمؤسسات القطاع العمومي، حيث سجلت 27.66% من إجمالي التوظيف سنة2003، لتنخفض الى 16.51% سنة 2008 ، ويفسر ذلك للمهارة التي تتطلبها هذه الحرف و الصعوبات التسويقية للمنتوجات لضعف السياحة ، وغياب التنسيق ما بين القطاعات، وتبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص تسهم بالقدر الاوفر في التقليل من البطالة وتوفير من مناصب العمل .

6. دور مؤسسة إبن نور في دعم سياسات التشغيل من منظور المسؤولية الاجتماعية

1.6 التعريف بمؤسسة إبن نور للصناعات والخدمات:

* **الموقع الجغرافي:** تقع مؤسسة إبن نور للصناعات والخدمات، بالمنطقة الصناعية كوينين ولاية الوادي.

* **الوحدات:** تتألف المؤسسة من وحدتين ، الوحدة الاولى: شركة الرواد المتخصصة في صناعة مادة الفرينة، تتربع على مساحة 2000متر مربع، وهي تشكل أول نشاط للمجمع، حيث إنطلق الانتاج في هذه الوحدة في 2001/05/13 يشغل 33عاملا

والوحدة الثانية: هي وحدة الصناعات النسيجية غير المنسوجة، متخصصة في صناعة المنسوجات الصناعية الموجهة لقطاع الفلاحة والصناعة والبناء، والكمامات، والالبسة الطبية الوقائية، والذي إنطلق في سنة 2017، ويشغل حاليا 150عاملا، قابل لاستعاب 100عامل إضافي عند فتح سلسلة إنتاج الالبسة مستقبلا، ليصل العدد الاجمالي في الاجال القريبة الى250عاملا (شراحي، 2020).

2.6 مصادر وأدوات جمع البيانات

تم إستخدام عدة طرق للحصول على البيانات والمعلومات التي تخدم نتائج البحث منها :

ا– المسح الدراسي الاكاديمي : وتم ذلك بالرجوع الى الدوريات والمجلات المحكمة والكتب والمواقع الالكترونية للوزارات والشركات للحصول على البيانات ةالاحصاءات الحديثة التي تدعم نتائج البحث ، زيادة على الشبكة العالمية للمعلومات بمختلف مواقعها

ب– المسح الميداني : أين تم إستخدام مقابلة مسيري الوحدات الانتاجية، من خلال طرح الاسئلة وتسجيل إجاباتهم ، بالاضافة الى جمع المعلومات المنشورة على موقع الشركة الالكتروني.

3.6 المبادئ والأدوار الإجتماعية لمؤسسة ابن نور للصناعات والخدمات:

بناء على المجالات التي تحدد طبيعة التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية، تم وضع مجموعة من المؤشرات التي اعتمدنا عليها في دراسة مؤسسة ابن نور للصناعات والخدمات، لمعرفة مدى دعمها لسياسات التشغيل وفق نموذج المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي:

أولا: الأدوار الإجتماعية:

تعمل المؤسسة على خلق مناصب عمل دائمة ومتزايدة للمجتمع المحلي في الوادي، من خلال توسيع نشاطاتها وخطوط الانتاج الاضافية، كما تسهم المؤسسة مع المجتمع في التصدي للكوارث والازمات، عبر تقديم الهبات والتبرعات للمناطق المتضررة _(شحنات من مادة الفرينة، والمعدات الطبية لمدينة البليدة في بداية جائحة كوفيد 19 والاغذية والمعدات الطبية، لقاطنة مدينة ميلة اثناء الزلزال الذي ضرب المنطقة في أوت 2020)، كما أسهمت المؤسسة بشكل فعال في تقديم الالاف من الالبسة الواقية والكمامات للطواقم الطبية، وللجمعيات النشطة على المستوى المحلي والوطني.

ثانيا: معايير العمل:

توفر المؤسسة بيئة عمل آمنة للعمال، ويخضع العمال الى فحوصات دورية، ويشكل العنصر النسوي الاغلبية في التوظيف، وتتمتع النساء العاملات بحقوق العطل بأنواعها، وهن محميات من كل اشكال الاستغلال، او الاعمال الشاقة، كما وتعمل المؤسسة على تدريب وتحسين كفاءة العمال من حين الى آخر، والنقل مضمون لجميع العمال.

ثالثا: حملة البيئة: تقوم المؤسسة بانتاج مواد غير مضرة بالبيئة، وتستخدم الهواء المضغوط والكهرباء كطاقة للانتاج.

رابعا: مكافحة الفساد: تلتزم المؤسسة بالقوانين والتشريعات المعمول بها ،وتسددما عليها من إلتزامات مالية كالضرائب وحقوق التأمين وغيرها، كما أن المؤسسة تسير بنظام رقمي جيد سواء من ناحية النظام المحاسبي أو مصلحة المستخدمين أو العتاد والوسائل ،أو تسيير المخزون وغيرها

خامسا: العلاقة بالمستهلك: تقدم المؤسسة الى المستهلك منتجا جيد التعبئة يحترم مواصفات التصنيع المعلنة في نشرة المنتج ، يحترم الوزن المعلن ،توفر المؤسسة ظروف النقل والتخزين الملائمة لخواص المنتج.

7. الخاتمة

من خلال الدراسة التحليلية لموضوع المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة مؤسسات القطاع الخاص الجزائرية في دعم سياسات التشغيل، وإتخاذ مؤسسة إبن نور للصناعة والخدمات بولاية الوادي، كدراسة ميدانية للوقوف على واقع دور مؤسسات القطاع الخاص الجزائري في المساهمة في الحد من إنتشار البطالة من منظور المسؤولية الاجتماعية، ونأكد الفرضية التي تم طرحها في أول الدراسة **بأن إهتمام الدولة بالقطاع الخاص ومؤسساته، يزيد في مشاركتها في دعم سياسات التشغيل من منظور المسؤولية الإجتماعية،** وخلصت الدراسة الى جملة من النتائج والتي من خلالها يتسنى الاجابة على إشكالية الموضوع .

1.7 نتائج الدراسة

-يشهد القطاع الخاص تطورا ملحوظا، وتزداد أهمية مؤسساته شيئا فشيئا مع مرور الوقت، وعبر المراحل التي تطرقت إليها الدراسة، بتحليل الارقام والاحصاءات، في ظل تراجع أعداد وأدوار مؤسسات القطاع العام الاقتصادية من ناحية مساهمتها في التشغيل

– تشكل المؤسسات الخدمية الغالبية من ناحية العدد والمساهمة في التشغيل، في ظل ضعف قطاع الزراعة، الذي يمكن أن يستقطب أعداد أكبر من طالبي العمل لو تلقى الدعم اللازم، كذلك قطاع الطاقة والمناجم الذي يشكل الحلقة الاضعف في جملة المؤسسات بنسبة تساوي 0.46، والجزائر تزخر بثروات طبيعية فوق الارض وتحتها، يمكن أن يسهم الاستثمار في هذا القطاع في توفير الالاف من مناصب العمل،

والامر نفسه في قطاع الصناعة الذي مازال ضعيفا، حيث يمكن دعمه لتوفير مناصب شغل وتقليل فاتورة الاستيراد بحماية المنتوج الوطني.

-يمكن القول أن مؤسسات القطاع الخاص الجزائرية، تقوم بالادوار الاجتماعية بدوافع خيرية إيمانية دينية أكثر منها بدوافع المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الواسع، نظرا لكون هذا المفهوم لازال في مراحله الاولى ولم تصل بعد الى مرحلة التبني أو الاستجابة الاجتماعية كما تذكرها بعض الدراسات

- يغلب على العلاقة بين القطاعات عدم التنسيق، خاصة من ناحية المعلومات مما يضيع فرصا متاحة للتوظيف.

-رصدت الدولة أموالا طائلة لتنفيذ الخطط التنموية، وهذا لم ينعكس على النتائج المحصلة في مجال التشغيل

2.7 اقتراحات الدراسة : بعد سرد جملة النتائج المتوصل إليها يمكن للدراسة أن توصي بما يلي :

- ضرورة التنسيق بين متطلبات التنمية ومخرجات التكوين المهني والتعليم العالي.

- دعم المؤسسات والقطاعات التي تتطلب عمالة أكثر كالزراعة والصناعة والصناعات التحويلية، وقطاع المناجم.

- يتعين إعادة النظر في سياسات تمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسيبن مناخ الاستثمار

- العمل على بناء قاعدة بيانات وطنية تشكل بنوك معلومات و توفر المعلومات حول الاستثمار الوطني والمحلي والجهوي، لتدعيم فاعلية وجدوى للمؤسسات الاقتصادية ، وتوفير العمالة المناسبة لها.

- تفعيل الشراكة بين مؤسسات القطاع العام والخاص، في مجال البحوث والتدريب والاستثمار.

- على وسائل الاعلام أن تفتح ورشات للنقاش وتبادل الاراء، للتعريف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والفوائد المحصلة من تبنيها.

- لابد من تكثيف وتشجيع الدراسات والبحوث، التي تعالج مسائل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وإشراك الاطراف المعنية بها

8.قائمة المراجع:

*** الكتب:**

– مدحت منصور ابو النصر ، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات ، المواصفات القياسية ايزو 26000، (مصر:المجموعة العربية للتدريب والنشر ،2015)؛

–الهام منصوري، المسئولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019)؛

– طلالة أبوغزالة ،دورالقطاع الخاص في مسارالتنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطارالعربية،ط1، (بيروت :المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسات،2013)؛

– عمر الايوبي، معجم الاقتصاد،(بيروت: المعاجم الاكاديمية المتخصصة،1995)؛

– منار محمد عباس، المسؤولية الإجتماعية بين الشراكة وآفاق التنمية، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2014)؛

– رضا فولى عثمان ثابت حسن، "التطورات العلمية والأطر النظرية للمسؤولية الاجتماعية، في بن دريدي منير(محرر)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، (برلين: المركز العربي الديمقراطي ، 2019)؛

*** الأطروحات:**

– وهيبة مقدم، تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسئولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، (اطروحة دكتوراه :علوم التسيير)،كلية العلوم الافتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة وهران ، الجزائر ،2014/2013.

–جميلة العمري، اسهامات تبني المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية لبعض شركات التامين الجزائرية ،(أطروحة دكتوراه:مناجمنت وتسيير المنظمات)،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاضدي مرباح ورقلة، الجزائر،2016/2015.

– فطيمة ساسي، أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990 2012 ،(أطروحة دكتوراه:في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والبنوك والاسواق المالية)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة جامعة محمد خيضر بسكرة 2014 .2015؛

–كمال جمال أبو سخيلة، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والاسلامي: دراسة مقارنة وقياسية على الاقتصاد الفلسطيني (1996-2013) ،(رسالة مقدمة لاستطمال الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة بالجامعة الاسلامية بغزة)، غزة 2015؛

– لخضر عبد الرزاق مولاي، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر ،(أطروحة دكتوراه:في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد التنمية)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة جامعة محمد أبي بكر بالقايد تلمسان 2009 .2010؛

– سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة ، 2016؛

*** المجلات:**

- شافية قرفي، حمودي حاج صحراوي :(مجلة الباحث،دور المسئولية الاجتماعية في دعم سمعة المؤسسة – دراسة تحليلية من وجهة نظر اطارات مؤسسة رويبة للعصائر)، العدد 16، 2016؛

– عمار نضال، دور المسئولية الاجتماعية للشركات في التنمية المستدامة دراسة ميدانية على منظمات الاعمال السورية الاعضاء في الميثاق العالمي للمسئولية الاجتماعية، مجلة جامعة البعث، المجلد38، العدد54، سنة 2016؛

– بوزار صفية، فعالية وإنعكاسات سياسات التشغيل على البطالة في الجزائر، خلال الفترة 1990-2014 ورقة عمل مقدمة الى الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية، في ظل العولمة يومي 08و 09ديسمبر، جامعة الجزائر 2014،03.

– السحيباني صالح ، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية : تقييم وإستشراف، بيروت ،23-25 مارس2009؛

* **الملتقيات:**

– مونية جليل ،**تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية** ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري –،جامعة تيزي وزو، يوم 28 نوفمبر، 2019؛

– عجيلة محمد، شنيني عبد الرحيم، فعالية محاسبة المسؤولية الإجتماعية في منظمات الأعمال مفاهيم وأسس، الملتقى الدولي الثالث بعنوان منظمات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012؛

– مولاي لخضر عبد الرزاق، بوزيد سايح، **دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات**، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع..ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011؛

[1]-World Bank, Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania. Working Paper, March 2005.

* **القوانين والمراسيم:**

– المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في ربيع الثاني عام 1417 الموافق ل08 سبتمبر سنة 1996، الجريدة الرسمية عدد 52 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الاساسي؛

– المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22اكتوبر2004 المتعلق بتنظيم مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الجريدة الرسمية عدد الصادرة بتاريخ اكتوبر 2004؛

– المرسوم التنفيذي 05-16 المؤرخ في 3ماي 2005 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها – الجريدة الرسمية عدد الصادرة بتاريخ ماي 2005؛

- المادة 1من المرسوم التنفيذي 06-356 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها معدل ومتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17-100؛

- المرسوم التنفيذي 02-373 المؤرخ في 11نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن القانون الاساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجريدة الرسمية عدد الصادرة بتاريخ نوفمبر 2002؛

* **مواقع الانترنت:**

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ''مراحل تطورها وودورها في التنمية'' مقال صادر عن المركز الديمقراطي العربي، ديسمبر 2008، متوفر على الموقع:

تاريخ الاطلاع: 2021/03/22 https://democraticac.de/?p=40830

- **المقابلات:**

-مقابلة أجريت مع السيد شراحي محمد، رئيس مصلحة الموارد البشرية، مؤسسة ابن نور للصناعات والخدمات، 2020/10/25.